

الفصل السابع

العمل ، والتربية والتنمية

لاحظ هـ . جـ . ويلز في مستهل القرن العشرين ان الإنسانية كانت مشغولة بسباق بين التربية والكارثة . فأحداث العقد الماضى تحمل الشاهد على هذا السباق ومن ناحية أخرى ، ووجهت الشعوب المتقدمة التى جنت ثمار الانقلاب الصناعى إبان القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين بزيادة غير مسبوقة فى معدل النشاط العلمى والتقدم التكنولوجى مع تغيراته السريعة الملازمة له فى تركيب المطالب التربوية الخاصة بالقوى العاملة . ومن ناحية أخرى فإن الدول النامية التى تأخر وصولها إلى مسرح الرخاء الاقتصادى تواجه الواجب المتقلب ، وهو إقامة جسر بين الأغنياء والفقراء وهو واجب يحتاج إلى تحويل أسامى فى التركيب الاقتصادى وتغيير من المزج الوظيفى بين قوتها العاملة والمكاسب التربوية التى أحرزها السكان .

ومع ذلك فشكلات الدول النامية ليست مماثلة للشكلات التى كانت تواجهها الدول المتقدمة حالياً فى أثناء ثورتها الصناعية ، فقد كان أول طور للثورة الصناعية يتميز بالمصانع التى تحمل محل الإنتاج المنزلى ، وأصبح العمال ملحقين بالآلات المعقدة . وكانت العملية مصحوبة بخطوات متعجلة نحو التحضر ، وكانت طبقة العمال الكادحين تغذى دائماً بسبل مستمر من السكان الزراعيين الذين شاهدوا كذلك ثورة تكنولوجية لم يسبق لها مثيل ؛ وظلت الحاجات إلى المهارة أثناء تلك الفترة بالنسبة لأغلبية القوى العاملة ضئيلة ، يضاف إلى هذا أن التأثير المبدأى للثورة الصناعية كان فى استبدال عمال الحرف اليدوية وأصحاب المهارات المتوسطة ، ولذلك كان الضغط على توفير

التعليم في أدنى درجاته ، وأصبح التعليم في المرحلة الثانوية والجامعية مقصوراً على قليل من النخبة القادرة ، المقدر لها أن تحكم وتمسك بزمام السلطة فكان التعليم الأولي - إن توفر هذا التعليم على الإطلاق للجماهير العاملة - تعمل الطبقة الحاكمة على ترفيته لأسباب إنسانية وكان ينظر إليه أصلاً كأداة لمساندة التوازن الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية .

ويتغير الموقف الآن ، إذ هو مختلف عن العباء الذي كان يوضع على كاهل الدول المتقدمة حين كانت تمر بمراحل مائلة من النمو الاقتصادي ، لأن التكنولوجيا الحالية ، والمعارف المتاحة تتطلب مزيداً مستمراً من المهارة الفنية وتعليم القوى العاملة ، فإذا كان لدولة أن تتقدم اقتصادياً وتشارك في التجارة الدولية ، فلا بد لها من تعليم سكانها ، هذا بالإضافة إلى أن التطورات السياسية العالمية مقترنة بالفكرة القومية الرائجة ، أن التعليم حق أكثر منه امتياز أحدثنا ضغطاً شديداً على الحكومات لنشر النظم التعليمية بمعدلات لم يسبق لها مثيل .

وكيف تستطيع الدول النامية الاستجابة إلى التحدي؟ هل يجب أن تحذو حذو الدول المتقدمة في الوقت الحاضر ، وأن ترزح تحت نفس الافتراضات التاريخية أو يجب أن تندفع بقوة في اتجاهات جديدة وأشكال مختلفة من التعليم والتدريب؟ من المفيد عند الإجابة على هذه الأسئلة تحليل اتجاهات العمالة والتغيرات الوظيفية في القوى العاملة ، والتغيرات في المهارة ، ومتطلبات المهن من التعليم ، ودور التعليم في التقدم الاقتصادي .

قطاع العمل والنمو الاقتصادي

يمكن أن ينظر إلى النمو الاقتصادي على أنه تحول مستمر ، وإعادة توزيع الموارد . وكان التحول من الناحية التاريخية ، ومن الزراعة إلى الصناعة ومن ثمة إلى الخدمات ^(١) ، وهكذا استمر هذا اتجاه التحول حتى

لقد استخدم التوزيع القطاعي للعمل استخداماً واسعاً على أنه مؤشر للنمو الاقتصادي ، ومثال ذلك أن نسبة القوى العاملة في الزراعة تتناسب تناسباً عالياً مع كثير من دلالات النمو الاقتصادي مثل نمو الأمية ومعدلات الوفيات وعدد المقيدين من التلاميذ في المدارس ، وما إلى ذلك ، لأن كل دولة لديها سجلات تاريخية متاحة تغطي فترات طويلة ، تدل على أن نسبة القوى العاملة المشغلة بالزراعة تهبط على مدى الزمن . أنظر الجدول (١) .

جدول (١) - الاتجاهات التاريخية ، وتوزيع القوى العاملة بحسب نوع النشاط الاقتصادي في بعض الدول .

الدولة	السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
بريطانيا العظمى	١٨٨١	١٣	٨٠	٣٧
	١٩٢١	٧	٤٩	٤٤
	١٩٦١	٤	٤٩	٤٧
فرنسا	١٨٨٦	٥١	٢٦	٢٢
	١٩٠٦	٤٣	٣٠	٢٥
	١٩٥٧	٢٦	٣٧	٣٧
إيطاليا	١٨٨١	٥٧	٢٦	١٧
	١٩٢١	٥٦	٢٤	٢٠
	١٩٦١	٢٨	٣٩	٣٣
اليابان	١٨٨٠	٨٢	٦	١٢
	١٩٢٠	٥٥	١٧	٢٨
	١٩٦١	٢٣	٢٨	٢٩
(الجمهورية العربية المتحدة) جمهورية مصر العربية	١٩٠٧	٧١	١١	١٨
	١٩٢٧	٧١	١٠	١٩
	١٩٦٠	٥٨	١	٢٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٧٠	٣٣	٢٢	٢٥
	١٩١٠	٣٢	٣١	٣٧
	١٩٦٠	٨	٢٩	٣٣

(١) المصدر : مطبوعات منظمة العمل الدولية .

وهناك نتيجة مماثلة مستمدة من تحليل بيانات عن أجزاء مختلفة العالم بين سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . (السننات الوحيدتان اللتان أتيح فيهما أخذ بيانات من معظم الدول) ، فإذا صنفنا أقاليم العالم إلى مجموعتين ، دول نامية ، ودول متقدمة (٢) ، فإننا نستطيع ملاحظة الحقائق التالية خلال عقد الخمسينات (انظر الجدول رقم ٢) .

وفي حين أن الأعداد النهائية للعمال المشتغلين بالزراعة قد ازداد عددهم في العالم ككل ، فإن التوزيع النسبي يدل على نقص في مقابل القطاعين الآخرين ، وفي حين أن العدد النهائي للعمال المشتغلين بالزراعة في الدول النامية قد ازداد ، فإن العدد النهائي في الدول المتقدمة قد انخفض .

جدول رقم (٢) القوة العاملة في مجموعة الأقاليم الأقل تقدماً
ومجموعة الأقاليم الأكثر تقدماً بجانب القطاع
ذى الاقتصاد الواسع ١٩٥٠ و ١٩٦٠

السنة ومجموعة الأقاليم	بمجموع القوة العاملة	الزراعة	الصناعة	الخدمة
١٩٥٠				الأعداد النهائية بالمليون
أقل تقدماً	٧٤٤	٥٥٣	٧١	١٢١
أكثر تقدماً	٣٩٣	١٣٩	١٢٧	١٢٧
١٩٦٠				
أقل تقدماً	٨٤٩	٦١٥	٩٦	١٣٨
أكثر تقدماً	٤٤٧	١٣٠	١٥٥	١٦٢

(١) المصدر : يوم صموئيل القوة العالمية العاملة وتوزيعها الصناعي « ١٩٥٠ و ١٩٦٠ »
International Labour Review, XCV, N.O. 1-2 January - February
1967, 69

الخدمة	الصناعة	الزراعة	بمجموع القوة العاملة	السنة ومجموعة الأقاليم
النسبة المئوية للتوزيع بالقطاع				
				١٩٥٠
١٦٠٢	٩٠٥	٧٤٠٣	١٠٠٠٠	أقل تقدماً
٣٢٠٢	٣٢٠٣	٣٥٠٥	١٠٠٠٠	أكثر تقدماً
				١٩٦٠
١٦٠٣	١١٠٣	٧٢٠٤	١٠٠٠٠	أقل تقدماً
٣٦٠٣	٣٤٠٦	٢٩٠١	١٠٠٠٠	أكثر تقدماً

وفي نفس الوقت فاز القطاع الصناعي بالنسبة لقطاع الخدمات في العالم ككل؛ وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت النسبة المئوية من الناس الذين يشتغلون في الخدمات كما هي في الجزء النامي من العالم، بينما بلغ حجم القوة العاملة المشغلة في الخدمات أقصى ارتفاع في المجموعة النامية.

وتشير الاتجاهات إذن إلى :

- ١ - الانخفاض في عمالة الزراعة بالنسبة للبلاد المتقدمة والنامية .
- ٢ - زيادة العمالة في الصناعة في البلاد المتقدمة والنامية .
- ٣ - زيادة سريعة للعمالة في الخدمات بالبلاد المتقدمة .
- ٤ - زيادة قليلة أو نسبة ثابتة للعمالة في قطاع الخدمات في البلاد النامية (٣) .

وتوجد بطبيعة الحال في هذه المجموعات القطاعية الواسعة اختلافات دائمة تحدث تغيرات في الحجم النسبي للعمالة في مختلف الصناعات التي

تسوى بين هذه القطاعات ومثال ذلك أنه بينما تنمو صناعة السلع ككل يكون هناك ميل إلى الهبوط في النصيب النسبي من العمالة في صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية إزاء العمالة في الصناعات الكيماوية أو الآلات الكهربائية .

هناك سببان هامين لهذه التحولات : التغيرات التي حدثت في أنماط الاستهلاك لدى السكان مما يتصل بارتفاع الدخل والسبب الثاني هو التقدم التكنولوجي .

وبينما يرتفع الدخل تهبط نسبة ما يصرف على الطعام والضروريات (مرونة الدخل في هذه السلع تقل عن ١) ويرتفع نصيب الصرف على السلع الطويلة التحمل والخدمات (مرونة الدخل في هذه السلع تزيد على ٢) .

ويتطلب التقدم التكنولوجي في نفس الوقت إدخال طرق جديدة على الإنتاج لإحداث ارتفاع في القدرة ، وهذه بدورها تعتمد على تقدم الصناعات التي توفر بعض الطاقات الضرورية لزيادة الإنتاجية في بعض القطاعات مثل الآلات والتجهيزات والصناعات المتقدمة والكيماويات والمخصبات الزراعية وتحسين النقل والمواصلات . . . الخ . فهاتان النتيجةتان ، التغير في أنماط الاستهلاك ، والتقدم التكنولوجي ، تعزيزان متبادلان مادامت نفس الصناعات التي تدفع التحول الحضارى تنتج أيضاً سلعاً طويلة التحمل ، يرتفع نصيبها أيضاً في الميزانية الاستهلاكية . كلما ارتفع الدخل ، فتكون النتيجة النهائية مزيد من التحول السريع بين الصناعات والقطاعات .

اتجاهات في التغيرات الوظيفية للقوى العاملة

يؤثر التحول النسبي للعمالة من قطاع إلى آخر في تكوين وظائف القوى العاملة ، إذ أن للقوة العاملة في أى صناعة تركيبها المهنى . ومثال ذلك أن معظم العاملين في المجال الزراعى يتكونون من عمال غير مهرة وأنصاف مهرة ، في حين نجد في الصناعة مجموعة أكبر من المهارات ، مثل العمال الحرفيين والفنيين والكتبة وذوى البنيقات الزرقاء ، وإذا كان هناك تحول في العمالة من الزراعة إلى الصناعة ، فإن نصيب الفلاحين والعمال غير المهرة يكون ضئيلاً ، في حين ترتفع نسبة وظائف ذوى البنيقات البيضاء .

ويعزز عملية التغير في التوزيع المهنى للقوة العاملة أيضاً ، التغير التكنولوجى المستمر فى كل صناعة تعتبر قائمة بذاتها . والزيادة فى رأس المال المستثمر بالنسبة لكل عامل من الناحية التاريخية ، مع ارتفاع إنتاجيته كنتيجة لذلك سببت تغيرات فى التركيب المهنى للقوة العاملة ، ولكن أسلوب التغير لم يكن متساوياً مع جميع القطاعات والصناعات ، إذ أدت بعض الصناعات إلى زيادة فى طلب العمال المهرة ، فى حين أدى استخدام الآلات فى صناعات أخرى إلى اندثار الحرف ؛ يضاف إلى هذا أن التحول إلى الحضر كان له تأثير متباين فى المراحل المختلفة لعملية التحول الصناعى ، ففى مستهل الثورة الصناعية ، أدى ظهور نظام المصنع والإنتاج الضخم إلى زيادة الطلب على العمال أنصاف المهرة الذين كانت واجباتهم مقصورة على العناية بالتجميع وإنجاز عمليات رتيبة مكررة ، بينما قضى فى نفس الوقت على عبء بعض أصحاب الحرف المتخصصة ؛ وأخيراً زيادة الميكنة تطلب مهارات عالية وبخاصة من العمال الفنيين ، الكتائبيين والمديرين .

يثبت تحليل البيانات الأحداث عهداً ، والموثوق بها عن سنتي

١٩٥٠ و ١٩٦٠ فيما يتعلق بالإنتاجية والتوزيع المهنى فى مختلف الصناعات أنه لا تزال هناك علاقة خاصة ووحيدة بين الجانب المهنى لصناعة بعينها وإنتاجية نفس الصناعة^(٤). ومع ذلك يجب التوكيد على أن طبيعة العلاقة ليست متشابهة فى كل صناعة ، إذ يبدو لكل صناعة نمطها الخاص فى التعبير المهنى المتعلق بالتغيرات الإنتاجية ، ولذلك لا يستطيع المرء أن يعمم من صناعة إلى أخرى أو من صناعة واحدة إلى قطاع برمته فمثلا تشير المعلومات ، إلى أنه كلما زادت إنتاجية صناعة المنسوجات ، تنقص نسبة العاملين فى القوة العاملة ؛ وعلى العكس فى الطباعة والنشر ، والصناعات المترابطة مع بعضها البعض ، يزداد عدد العمال الميكانيكيين كلما تزداد الإنتاجية . ويتضاعف التغيير فى التركيبات المهنية أيضاً بسبب التجديدات الفنية التى تؤدى إلى زوال بعض المهن أو خلق مهن جديدة ، مثال ذلك حلول عامل اللحام فى بطء محل الحداد ، وآلة التسجيل الشريطية محل عامل التليفون ، بينما تزايد باستمرار أعداد الحاسبات الإلكترونية المبرمجة وعمال مفاتيح الثقيب ومهندس الفضاء - وهى وظائف لم يكن لها وجود مطلقاً من قبل .

ومع ذلك ، فبالرغم من أن التقدم التكنولوجى ذو تأثير فريد على البناء المهنى فى الصناعات النوعية ، فإن التأثير الموحد لإدخال الوسائل الفنية الجديدة فى الصناعة ، والتحول النسبى فى العالة بين الصناعات يزداد الطلب بوجه عام على العمال المهرة الأفضل تدريباً ، ويؤدى إلى نقص الطلب على العمال غير المهرة وغير المتعلمين ، ومثال ذلك أن نسبة العمال غير المهرة فى مجموع القوى العاملة بالولايات المتحدة انخفضت من ١٢ر٥ فى المائة سنة ١٩٠٠ إلى ٥ر٥ فى المائة فى سنة ١٩٦٠ ، فى حين أن نسبة العمال ذوى الرواتب قد زادت فى نفس الوقت من ١٧ر٦ فى المائة إلى ٤٣ ، أما فى الدول

الأقل تقدما في العالم سنة ١٩٦٠ ، فقلما تزيد فيها نسبة العمال ذوى الرواتب على ١٥ في المائة ، بينما قد تصل نسبة غير المهرة إلى أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع القوة العاملة (يمكن رؤية أمثلة من مختلف مستويات الإنتاجية لدول مختارة بالجدول رقم ٣)

التغيرات في متطلبات المهارة ، والمتطلبات التربوية في المهن

إن إدخال التغيير التكنولوجي له تأثير كذلك على محتوى المهن ، فكلما زادت الإنتاجية في الماضى القريب ارتفع المستوى المطلوب من المعرفة النظرية الضرورية لأداء العمل بنجاح وأصبح المطلوب من العمال لأداء مهنة ما ، بذل مجهود بدنى أقل ، وفى رجوع زمنى أبداً وحلت الأدوات محل الدقة . وفى حين كانت المهارة الفائقة مرادفة للبراعة اليدوية فإن إدخال وسائل الإنتاج الحديث تتطلب فهما أفضل للمبادئ التى تنطوى عليها عمليات الإنتاج والتوزيع والمهارة فى ضبط وإصلاح الآلات والقدرة على الجمع بين العمل اليدوى والعقلى وقد فرض تعقيد المعدات ونفقاتها الباهظة مسئولية أضخم مقرونة بالقدرة على الاتصال بالكلمة المكتوبة لاستمرار العمليات وتقييم النتائج واحتاج التقدم التكنولوجى أخيراً إلى عمال يضطلعون بمهام تختلف عنها كل الاختلاف . واحتاج هذا التوسع فى الجوانب المهنية مزيداً من المعرفة من جانب الموظفين فى كل مهنة .

واحتاجت هذه المتطلبات الجديدة الخاصة بالمهن الجديدة أو المهن التقليدية المعدلة مزيداً من التعليم والتدريب ، ووجد تزايد الطلب على التدريب الأفضل والمعرفة الأغزر ، تعبيراً له فى المستويات المتزايدة باستمرار من التعليم الرسمى للعمال فى مختلف المهن بجميع أنحاء العالم .

الجدول رقم (٣)

التركيب المهنى لقوة المال الكلية وإنتاج كل عامل : بحسب الدولة

السنة	الائتاجية بالدولار الامريكي	صفر	١	٢	٣	٩-٤	المجموع الكلي
الولايات المتحدة ١٩٦٠	٧٠٨٠	١٠٠٨	٨٠٣	١٣٣٣	٨٠٩	٥٨٣٧	١٠٠
كندا ١٩٦١	٥١٢٠	٩٧	٦٠٣	١٢٢٩	٨٠٩	٦٢٢١	١٠٠
السويد ١٩٦٠	٣٤١٠	١١٦٦	٢٠	٨٠٥	٩٠٥	٦٨٠٤	١٠٠
النرويج ١٩٦٠	٢٠٩٣٠	٨١	٣٢٢	٧٠	٧٢٦	٧٤٢٢	١٠٠
فرنسا ١٩٦١	٢٠٨٢٠	٩٧	٢٠٠	٧١	٩٠١	٧٢٢٢	١٠٠
المملكة المتحدة ١٩٦١	٢٠٦٧٠	٨٧	٢٠٧	١٣٠	٩٠٨	٦٥٠٨	١٠٠
كوستاريكا ١٩٦٢	١٠٩٠	٥٢	١٢٣	٥٢٢	٨٠	٨٠٢٢	١٠٠
اليونان ١٩٦١	٨٩٠	٤٠	٥	٣٦	٩٠٨	٨٢٢١	١٠٠
بيرو ١٩٦١	٧٤٠	٣٧	١٣٣	٣٣٣	٧٢٧	٨٤٠	١٠٠
اليابان ١٩٦٠	٧٣٠	٤٩	٢٢٣	١٠٤	١٠٢٤	٧١٢٨	١٠٠
البرتغال ١٩٦٠	٦٦٠	٢٨	١٢٣	٤٠٥	٦٢٤	٨٥٠	١٠٠
مصر ١٩٦٠	٥٢٠	٣٢٢	١١	٢٢٧	٨٢٢	٨٣٢٩	١٠٠
كوريا ١٩٦٢	٢٥٠	٢٢٤	١٢٣	٢٢٦	٨٢٣	٨٥٠٥	١٠٠
الهند ١٩٦١	١٦٠	٢٢٨	٦	١٢٦	٤٢٢	٩٠٢٨	١٠٠

صفر — عمال مهنيون وفنيون ، وعمال لهم اتصال بالمهنة

١ — إداريون ومنفذون ومديرون

٢ — كتابيون

٣ — عمال مبيعات

٤ — جميع الآخرين

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات العمالية ، جنيف : منظمة العمل الدولية

سنة ١٩٦٥

وتبين البيانات الخاصة بتحصيل الناس من التعليم الرسمي في مختلف المهن في السنوات من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ وهي السنوات التي أُنِيج فيها جمع بيانات عن التعليم والعمل - أن المستويات في سنة ١٩٦٠ كانت في جميع الحالات أعلى منها في سنة ١٩٥٠ (انظر الجدول رقم ٤) .

ومع ذلك يجب أن يكون المرء شديد الحرص بحيث لا يعزو الزيادة وحدها إلى الطلبات الكثيرة على التعليم الرسمي نظراً لتدرج السمات المهنية ، لأن بعض الزيادة يرجع إلى واندفاع تربوى إلى أعلى ، نتيجة لتغيرات السكان الاجتماعية والديموغرافية .

جدول رقم ٤ النسبة المئوية لتوزيع سنوات التعليم الرسمية في مهن مختارة

سنوات الدراسة				نوع العمل
١٣+	٩-١٢	٨-٧	السنة	
الولايات المتحدة				
٢٦	٢٢	٢	١٩٦٠	سكرتيريون
٢٦	٧٠	٤	١٩٥٠	
١٨	٧٠	١٢	١٩٦٠	سعاة بريد
١٥	٦٢	٢٣	١٩٥٠	
٥	٦٧	٢٨	١٩٦٠	سمكريون وسباكون
٤	٥٠	٤٦	١٩٥٠	
٣	٢٩	٥٨	١٩٦٠	عمال
٢	٢٩	٦٩	١٩٥٠	
كندا				
٢٣	٧٢	٥	١٩٦١	سكرتيريون
١٨	٧٧	٥	١٩٥١	
٦	٥٥	٣٩	١٩٦١	سعاة بريد
٤	٤٨	٤٨	١٩٥١	
٤	٤٧	٤٩	١٩٦١	سمكريون وسباكون
٣	٤٢	٥٥	١٩٥١	
١	٢٣	٧٦	١٩٦١	عمال
١	١٩	٨٠	١٩٥١	
المملكة المتحدة				
٢	٨٣	١٥	١٩٦١	سكرتيريون
١	٧	٢٩	١٩٥١	
	٢٧	٧٣	١٩٦١	سعاة بريد
	١٦	٨٤	١٩٥١	
	٥١	٤٩	١٩٦١	سمكريون وسباكون
	٢٤	٨١	١٩٥١	
	٢٤	٦٦	١٩٦١	عمال
	١٩	٨١	١٩٥١	

(١) المصدر: زيمان: مصدر سابق.

وبينما ينمو الاقتصاد يوجد التغير في تكوين القوة العاملة ، أى يكون هناك ميل نحو زيادة نسبة العمال ذوى الرواتب ، مقابل العمال الكادحين ، وكذلك من بين الكادحين في سبيل الزيادة نسبة المهرة في مقابل العمال غير المهرة . فهذا التغير في تكوين القوة العاملة ، يؤثر في التركيب الاجتماعى للمجتمع مادامت الطبقة الاجتماعية تنسب عادة إلى العضوية المهنية . والطبقات الاجتماعية المختلفة لديها نزعات متباينة « لاستهلاك ، التعليم (واستهلاك التعليم هو استخدام التعليم في غير الأهداف الإنتاجية في المفهوم الاقتصادى) . وحين يكون التغير متناسباً مع المجموعات المهنية المختلفة ، متجهاً نحو زيادة نصيب تلك المجموعات بنزعة أقوى نحو « استهلاك ، التعليم ، تكون هناك زيادة عامة في طلب التعليم الرسمى حتى من جانب أولئك الذين لم يدخلوا في مجال القوة العاملة . ولكن الزيادة في المستويات التعليمية من أولئك الذين لم يشاركوا في سوق العمل تسبب ضغطاً على أقرانهم الذين يدخلون بالفعل في القوة العاملة للحصول على نفس المستوى من التعليم الرسمى حتى لو كان الإنجاز الناجح لأعمالهم لا يتطلب في الواقع كثيراً من التعليم الرسمى .

يضاف إلى ذلك ، أن الداخلين الجدد في مهنة ما ، يضعون « أرضية ، من المستويات التعليمية للداخلين من بعدهم ، وذلك لأنهم يكونون حاصلين عادة على مستوى من التعليم الرسمى أعلى من مستوى الأعضاء القدامى الموجودين ، ولأن هناك اتجاهها إلى زيادة سنوات التعليم الإجبارى بمضى الزمن . ولهذه الأرضية اتجاه نحو « الاندفاع إلى أعلى ، مادام أصحاب العمل يطلبون بوجه عام مستويات أعلى من التعليم الرسمى في أوقات وجود فائض في سوق العمل ، وهم يعارضون بنفس الدرجة الهبوط بالمتطلبات التعليمية في أوقات نقص العمال .

التعليم والتنمية *

تؤدي التغييرات التي تحدث في التكوين القطاعي للمخرجات ، وفي التركيب المهني لكل صناعة ، وفي تحصيل العمال من التعليم الرسمي في المهن حين ينمو الاقتصاد ، إلى ظهور علاقة مباشرة بين الإنتاجية (إنتاج كل عامل) وتحصيل القوة العاملة من التعليم الرسمي .

ويركز الاقتصاديون اهتمامهم منذ أمد طويل على دور التعليم في التنمية الاقتصادية ، وتتراوح الطرق بين الدفاع العام عن التعليم بوصفه قوة كبرى في تشكيل مجتمع منشود ديمال ، إلى التقدم وبين المقاييس الاقتصادية لبواقى العائد من التعليم ومعدلاته في الخمسينات والستينات .

شهدت المحاولات التي بذلت لتحديد مقدار الدور الذي يؤديه التعليم في النمو الاقتصادي عهد الازدهار ، ابتداء من س . ج ، ستروملين S . G . Strumilin^(٥) في سنة ١٩٢٥ . وكانت هناك دراسات على المستوى الاقتصادي الدقيق تحاول ربط الدخل بسنوات التعليم . وقد أعدت كتابات والش Walsh^(٦) وفردمان Friedman وكوزنتز Kusnetz^(٧) الأساس لكتابات كثيرة أخرى ظهرت في الخمسينات والستينات مثل كتابات شولتز Schultz^(٨) وبيكر Becker^(٩) ، وبلوج Blaug^(١٠) وهنسر Mincer^(١١) وكتابات كثيرين غيرهم . والمضامين التي يمكن أن نخرج بها من هذه الدراسات عن أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية يمكن إيجازها فيما يلي :

(*) يعتمد جزء من هذا القسم على « العلاقة » بين الإنتاجية والتعليم الرسمي للقوة العاملة في « الصناعات التحويلية » (وثيقة معدة لمنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة ، نوفمبر سنة ١٩٦٧ م . زيلمان .)

(١) حيث تعكس الدخول النسبية التفاعل الحر لسوق العمل — وهو افتراض مشكوك فيه كثيراً — تتوقع أن التعليم الأعلى مستوى^(١٣)، مع ما يقابله من كسب أوفر، يؤثر على الإنتاجية من وجهة النظر القومية .

(ب) كيف يقاس العائد من الاستثمار في التعليم فإنه يفضل معدلات العائد من أنواع الاستثمارات الأخرى إذا ما قورن بها .

وقد أثبتت التجارب الأخرى كذلك النتائج التي تؤكد أن التعليم مسئول بنصيب وافر عن معدل النمو الاقتصادي .

إن ظهور طريقة البواقي ، لحساب العائد ، في كتابات الاقتصاد المزدهرة المبينة على مؤلفات د ابراموويتز Abramowitz ،^(١٣) د وسولو Solow^(١٤) ، وأوركست Aukurst^(١٥) وكندريك^(١٦) شجعت الاقتصاديين على وصف طريقة البواقي التي كانت معروفة حتى ذاك بأنها مقياس جهلنا^(١٧) ويصرون عليه وكانت المحاولات تتراوح من عمل تقديرات لإسهام كل شيء ، بما في ذلك التعليم ، إلى الإسهام في الإنتاج المادي^(١٨) وعزو الارتفاع الغامض في الإنتاجية إلى مؤثرات خفية مثل د التعلم بالعمل^(١٩) ، وتأثير د هورندال Horndal^(٢٠) .

وهناك مسلك آخر هو محاولة الربط بين التعليم والدخل القومي بالنسبة لكل فرد ، وكانت هذه المحاولة في معظمها ترمى إلى تحديد العارضة الضرورية للأغراض التخطيطية ، ويتخذ كثير من هذه النماذج^(٢١) التخطيطية ، معاملات ارتباط بين القوة البشرية والدخل ، وتحدد قنات القوة البشرية تبعاً للتصنيف التعليمي ، ومن ثمة تقدم معاملات ثابتة بين الدخل ومختلف المستويات التعليمية .

وشغل آخرون مباشرة بإيجاد علاقة بين الدخل والتعليم ، وكانت الطريقة تتكون بصورة عامة من ربط الدخل بمستويات النشاط التعليمي

الجارى أو اللاحق على أساس المقارنة بين الأزمنة^(٢٢) ، أو بين الدول .
ويحاول المؤلفون فى النوع الثانى من الدراسة إيجاد علاقة بين مراحل التنمية
وأعداد المقبولين فى مراحل التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى ، وهذه
المراحل مسلم بها فى التربية ، .

ويعلن هاربسون Harbison وميرز Myers^(٢٣) مثلاً عن معاملات
ارتباط جديدة بين الإنتاج القومى الكلى G. N. P لكل فرد، ومختلف
مستويات المقبولين ، ووجد لويس Lewis^(٢٤) ، علاقات بين التعليم الثانوى
والتنمية . ووجد بيزلى Peaslee^(٢٥) أن الـ ١٠٪ الأولى من المقبولين
بالمدارس الابتدائية من المجموع الكلى من السكان ضرورية لتحقيق أية
نسبة « هامة » فى التنمية ، وحاول كازر Kaser^(٢٦) أن يعزو المستويات
ومعدلات نمو الإنتاج القومى لكل شخص إلى حجم ونوع التعليم .

وبحث ماكلاند Mclelland^(٢٧) فى العلاقة بين مستويات التنمية
واحتماوى المتعلمين ، وكذلك بين مستوى التحصيل مع المستويات العليا من
التعليم ، وكان إدخال « كيرل Curle » و « أندرسون Anderson » و « بومان
Bowman » و « كازر Kaser »^(٢٨) للفترة الزمنية المنقضية كعامل محاولة
للربط بين عدد المقبولين ونفقات التعليم فى فترة زمنية واحدة ، وبين الزيادة
فى نسبة النمو أو الدخل لكل فرد فى فترة زمنية متأخرة . وتبين كل هذه
الدراسات ومثيلاتها ، التى تربط بين نفقات التعليم والنمو الاقتصادى^(٢٩) ،
وجود علاقة بين زيادة نفقات التعليم أو عدد المقبولين ، وبين النمو
الاقتصادى .

استخدم رجال الاقتصاد والتربية ورجال السياسة هذه العلاقة
الإحصائية كبرهان مؤيد للسياسات التى تهدف إلى زيادة النفقات فى التعليم
الرسمى فى البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، ومع ذلك فإن العلاقة ليست علاقة

سببية . ومكاسب التعليم الرسمي الخاصة بالقوة العاملة قد تكون مجرد متغير غير مستقل ، والعوامل المستقلة في هذه العملية هي التكوين المهنى للقوة العاملة وتعليم العمال في المهن النوعية .

ويكشف التحليل الإحصائي لجميع المتغيرات ذات العلاقة — التعليم والعمل وإنتاجية عينة ضخمة من الصناعات في دول مختلفة^(٢) — عن أنه بالرغم من وجود ارتباط إيجابي بين التعليم والقوة العاملة وإنتاجية صناعة ما ، فإن هذه العلاقة ترجع إلى التركيب المهنى للقوة العاملة أكثر مما ترجع إلى ما يحصله العمال في مختلف الأعمال من التعليم الرسمي .

ومثال ذلك أن الإنتاجية في صناعة معينة قائمة في دولة (أ) أكثر من إنتاجية الصناعة في دولة (ب) لأن القوة العاملة في الدولة (أ) لديها مزيج مهنى أعلى مرتبة — نسبة أعلى من العمال المهرة — ويحتمل أن يكون فيها تجهيزات أحدث مما في الدولة (ب) ، وليس بسبب حصول العمال المهرة في الدولة (أ) على قدر من التعليم الرسمي أكبر مما حصل عليه العمال المهرة في دولة (ب) .

إن التغير في حجم المهن النوعية في مجموع القوة العاملة ، وليس التغير في عدد سنى التعليم الخاص بنفس المهن ، هو العامل الحاسم في تغير الإنتاجية .

والنتيجة الطبيعية لهذه الكشوف هي أن زيادة الإنتاجية في صناعة ما لا تحدث بسبب زيادة حجم التعليم يوجه عام ، بل بزيادة نسبة هؤلاء العمال الحاصلين على نوع خاص من التعليم العالى ، فإذا وفرنا مثلاً قدرأ أكبر من التعليم لعمال البيع ، فيحتمل ألا يؤثر هذا في إنتاجية الصناعات تأثيراً كبيراً ، وإن كان لابد من وجود تحول إلى أعلى فيما تكسبه القوة العاملة في الصناعة من التعليم العالى ، ومع ذلك يمكن أن ترتفع الإنتاجية

إذا ضاعفنا نسبة الفنيين - أى ذوى المستويات التعليمية العليا - مقابل العمال الكادحين .

وتؤيد ذلك الموازنة بين إحرازات التعليم الرسمى التى يحصل عليها العمال فى المهن النوعية بجميع الدول وفى مراحل مختلفة من مراحل النمو أن العلاقة بين إحرازات التعليم العام فى مختلف المهن النوعية والدخل بالنسبة لكل فرد فى شتى الدول ضعيفة جداً بوجه عام أو غير موجودة أصلاً .

وترتبط القوى الكبرى التى تشكل المستويات التعليمية « الرسمية » فى تعليم العمال فى مهنة معينة بالمعايير الثقافية والاجتماعية والقانونية الخاصة بدولة معينة .

أما فى البلاد التى ينتهى فيها التعليم الإيجابى عند الصف السادس أو السابع ، والدول التى لا ينظر فيها إلى المدارس المهنية الرسمية نظرة استحسان ، فإن معظم العمال اليدويين يميلون إلى التركز حول السنة السادسة أو السابعة ، مالم يصعب الحصول كلية على بعض المهارات الأساسية عن طريق « التدريب أثناء العمل » ، أما فى الدول التى يكون فيها نظام التعليم المهنى الرسمى متقدماً ويحظى بقبول من الجميع فإننا نجد نسبة كبيرة من العمال قد تلقوا تعليماً رسمياً لبعض سنوات أزيد من الحد الأدنى المطلوب قانوناً وفى الدول التى يكون فيها مستوى التعليم الإيجابى عالياً نجد أنه حتى أولئك الذين يشتغلون فى مهام حقيرة يكونون فى مستوى عال نسبياً من التعليم الرسمى ، ومثال ذلك أن نسبة من قضى ثمان سنوات أو أقل فى التعليم ، ومن العمال غير المهرة فى الولايات المتحدة أقل من نسبة عمال الكهرباء الذين قضوا فى التعليم ثمان سنوات أو أقل فى الأرجنتين ، أما نسبة الذين قضوا اثني عشر عاماً فأكثر بين العمال متوسطى المهارة بالولايات المتحدة ، فأكبر من نسبة الكهربائيين الذين قضوا أكثر من اثني عشر عاماً فى التعليم فى يوغسلافيا .

إن تحليل بانيات التعليم الرسمي بحسب المهنة في المجتمعات المتقدمة صناعياً ، يجعل المرء يعجب بتنوع المسالك التي يمكن من خلالها اكتساب المهارات ، وبالااحتمالات الواسعة للبدائل ، والتعاقب بين التعليم الرسمي وبرامج التلمذة الصناعية والتدريب ، أثناء الخدمة والخبرة وغيرها من الأشكال المتاحة للحصول على المهارة .

لماذا إذن يكون مستوى التعليم الرسمي هو المعيار التقليدي للمؤهلات المطلوبة لمهنة ما ، ولماذا يميل الاقتصاديون والمربون لاسيما الآخرين إلى التشديد على التعليم الرسمي وليس على الطرق الهامة الأخرى غير الرسمية للحصول على المهارات ؟ يحتمل أن تكون هناك أسباب عدة لهذا النزوع ، فأول كل شيء أن المعلومات المتاحة عن كيفية حصول الناس على مهارات خاصة من النوع المهني قليلة ، وثانياً لأن قدراً كبيراً جداً من الاهتمام قد وجه على نحو تقليدي نسبياً ، ولا يزال يوجه إلى الوظائف المهنية والفنية ، حيث يتسكون فترة الإعداد طويلة نسبياً ، وحيث بلوغ درجة البراعة في هذه الأنواع من الوظائف أمر فردي وشديد التحديد تقريباً بوجه عام ، والعمال اليدويون المهرة الأقل ظهوراً ، وإن كانوا على جانب من الأهمية لم يجتذبوا حتى أخيراً إلا قليلاً جداً من اهتمام المربين والاقتصاديين بالرغم من كثرة عددهم ودورهم في الإنتاج ، ومع ذلك يجب ألا ننسى أنه بالرغم من أن الطريقة التي يصبح بها العامل ماهراً لم تخطط تخطيطاً واضحاً ، فالتدريب الحرفي قد يحتاج إلى سنوات من التعليم الرسمي بالإضافة إلى التدريب الوظيفي والخبرة بالعمل . ويخضع التدريب في بعض الأحيان للتعليم والعكس بالعكس . ويمكن أن تكون المهارات الملائمة لمهنة الشخص قابلة للتحويل بدرجات متفاوتة إلى مهن أخرى ؛ وقصارى القول أن هناك مسالك عدة للحصول على المهارة وتؤدي إلى نفس الغرض : إنتاج الفرد الذي يستطيع مقابلة مهنة ما .

ونظراً لكثرة بدائل المهن المنتجة المطلوبة للتنمية الاقتصادية ، فهل يتعين أن تنافس الدول النامية الأكثر تقدماً بمضاعفة مؤسساتها التعليمية والتدريبية ؟ .

تحمل أكثر الدول تقدماً في الوقت الحاضر عبء النظم التعليمية المستمدة من عهود وبيئات مخالفة للعهود والبيئات الموجودة في الوقت الحاضر ، ولا يمكن إنكار وجود تطور مستمر أيام أن كانت التلمذة الصناعية والتدريب غير الرسمي تكفل السبيل الوحيد للمعظم المهن ، وحين كانت تقدم المدرسة الرسمية نوعاً عاماً من التمدن لتتمكن التلاميذ من توسيع تعليمهم في معاهد عليا للتعليم وتساعدهم على التكيف اجتماعياً بدورهم الذي يفكرون فيه سلفاً في مجتمع الممتازين . ولسوء الطالع أن الموقف العام في هذه الأيام لا يزال يعتبر التعليم الرسمي تعليماً عاماً ، بينما يهبط بالتدريب المهني الرسمي إلى نوع من المحاولة التعليمية أقل جاذبية ، ويشترك في هذا الموقف ، المربون والآباء والتلاميذ على السواء ، وأسباب هذا الموقف واضحة وهي : أن معظم المدارس الثانوية تقوم دائماً في معظم البلاد على أساس انتقائي ، فأولئك الذين يسعدهم الحظ كثيراً يختارون لمواصلة مسيرتهم إلى الجامعة وغيرها من معاهد التعليم العليا لكي يصبحوا قادة للصناعة والحكومة والتعليم الخ . . ويؤيد أصحاب العمل هذا النظام باختيار أولئك الذين اختارهم بالفعل النظام التعليمي وفضلهم على أولئك الذين يكونون قد حصلوا على تدريب أكثر ملائمة ، ولكن ينقصهم أوراق الاعتماد الرسمية ، فتكون النتيجة حلقة مفرغة ، حيث يصبح التدريب المهني أقل منزلة فأقل ، ويصبح تلاميذه في معظمهم منبوذين من المراكز المدرسية كما هو الحال بالنسبة للمدرسين .

إن هذا العبء التاريخي الذي يسير بسرعة نحو الاختلال الوظيفي في الدول المتقدمة ، ضار بنوع خاص بالبلاد النامية حيث ظروف التخلف

مضافة إلى النتائج المشكوك فيها ، الناجمة عن التقليد دون تنفيذ للمعاهد الأجنبية ، وحيث يتابع النظام التربوى سيره مستقلا ومنفصلا عن تطورات سوق العمل .

ولنضرب أمثلة قليلة لتوضيح هذه النقطة : لا شك فى أنه بعد أن تصبح كثير من الدول النامية مستقلة ، تكون هناك قاعدة واسعة للضغوط السياسية تصاعف من التعليم الرسمى ، ويغلب أن يكون ذلك على حساب أنواع أخرى من التعليم . فالآباء الذين ارتفعت ثقافتهم حين كان التعليم للرسمى هو الطريق الوحيد للنجاح ، يطلبونه منطقيا لأطفالهم ، والمربون السياسيون أصحاب المصالح الثابتة ، والرغبة فى زيادة سلطتهم ونفوذهم — يتلاعبون بمشاعر عامة الشعب ، ويسعد رجال الأعمال بنقل عبء الاختيار من مؤسساتهم التجارية إلى المدارس ، ولكن حيث تتسع وسائل التعليم لعدد محدود من المهن المفضلة بسرعة أكبر من عدد الوظائف المتاحة يوجد اتجاه من جانب الخريجين نحو الاصطفاف فى طابور طويل ، وانتظار الفرصة مهما كانت ضئيلة للحصول على الوظائف التقليدية التى يسعون إليها بدلا من أخذ وظيفة ذات مرتب ضعيف ، حيث يكون معظم العمال على درجة أقل من التعليم ، ومن ثم نجد موقفاً تعيساً للمتعلمين العاطلين فى المجتمعات التى ينقص فيها التعليم عن الطلب .

وفى حالات أخرى ، حيث لا يؤثر تباين الأجور فى قوى السوق ، يحدث إصرار على المحافظة على متطلبات التعليم الرسمى الجامد المنقولة من الخارج بسبب التواء فى إشباع رغبات الناس القائمين بالأعمال ، ومثال ذلك أننا نجد فى معظم الدول النامية حاجة إلى الفنيين المهرة أكبر من الحاجة إلى عدد قليل من المهنين ، ويرجع السبب فى هذا ببساطة ، إلى أن المهنى يطالب بأجر أعلى من أجر الفنى ، حتى ولو كان التعارض فى عدد سنوات التدريب التى تتطلبها المناهج التقليدية ليست متكافئة مع تفاوت

الأجر ، فالتلميذ الذى يصل إلى مستوى المدرسة الثانوية بدولة يقتصر فيها التعليم الثانوى بالفعل على النخبة الممتازة ، يتصرف تصرفاً أقرب ما يكون إلى العقل حين يقرر الإسراع مباشرة إلى درجة مهنية بدلا من أن يظل فنياً .

هناك مشكلة مماثلة ، هى أنه بعد أن تتهيا سنوات أكثر من التعليم الرسمى الداخلين الجدد فى القوة العاملة ، ينفر كثيرون من الخريجين من الالتحاق بمهن يكون متوسط سنى التعليم فيها أقل كثيراً .

ونظراً للمشكلات الخطيرة المصاحبة لـ (ا) توفير التعليم لىفى بحاجة مطالب الجماهير الصاخبة بمزيد من التعليم العام (ب) التغيرات التى يجب إدخالها فى محتوى التدريب للوفاء بالمطالب التكنولوجية ،

(ج) الظروف الخاصة بأسواق العمل فى الدول النامية ، إذ يمكن أن يكون الأفضل لتلك الدول ، التفكير فى طرق جديدة للمشكلات التعليمية بدلا من نقل القوالب القديمة التى صاغتها الدول المتقدمة .

إذا كان لابد لنسبة كبيرة من صغار الناس الدخول فى النظام التعليمى المدرسى لأسباب سياسية ، فإن التعليم يجب أن يوسع آفاقه فيما وراء التعليم العام الذى يمنح فى الوقت الحاضر ، ويجب أن يشتمل أيضاً على عناصر من التعليم المهنى إذ أن التعليم الرسمى يجب أن يمتد من قيوده المدرسية الضيقة ويتبنى بعض الوظائف خارج المدرسيات ، وعليه أن يمنح أولئك الذين لا يستطيعون بقدراتهم العقلية ومصالحهم وخلفيتهم وفرص عملهم الاستفادة من التعليم العام المطول ، مجموعة من البدائل .

ولكن مجرد تضمين البرامج الحرفية بالمدرسة العامة ليس دواء عاماً للمشكلة ؛ فمع التغير المستمر فى محتوى الوظائف الذى تسببه خطوة التقدم التكنولوجى السريعة والذى لابد أن تتوافق الشعوب النامية ، توجد

ضرورة لتغيير محتوى البرامج الحرفية لكي تزيد المعرفة النظرية والمرونة العقلية لكي تتوافق مع التغيرات غير المرئية وقابلية تحويل مهارات التلاميذ .

وأكثر جدوى من كل هذا ، ضرورة بدء المجتمعات في التفكير في التعليم على أسس أوسع ، فالأشكال القديمة للتعليم الأولى والثانوى العالى ، والتفسير الثنائى التقليدى بين عالم العمل وعالم المدرسة بحاجة إلى اختبار ودراسة نقدية .

إن أصحاب التخطيط التربوى الذين يفكرون في التعليم على أساس المدرسة ، وفي مكان العمل على أساس الإنتاج بافتراض أنه يمكن نقل المعرفة النظرية بصورة أوضح في المدارس الرسمية ، وعادات العمل والسلوك الصناعى والإمام بالآلات النوعية والواجبات التى تتوفر على وجه أفضل فى أماكن العمل ، يمكن أن يجدوا من الأفيد ربط هذه المفاهيم المنفصلة ، ويجب أن نفكر في العمل بوصفه مؤسسة تعليمية ، وأن ننظر إلى التعليم الرسمى على أنه وسيلة حرفية إلى حد ما لإعداد الناس لمهن منتجة .

وليس هذا التزاوج بالأمر اليسير ، فأصحاب العمل بحاجة إلى الإرادة والقدرة على تحويل وحداتهم الإنتاجية بحيث تشمل وظائف تعليمية ، ويدافع المربون بحماسة عن دورهم كأنهم المتعهدون بتقديم المعرفة دون غيرهم ، ولكن من المفيد بالتأكيد أن نفكر على أساس تكوينات جديدة بصرف النظر عن المغامرات السياسية والمصلحة الثابتة القائمة ، ونحن لانجروا على الاستمرار فى فشل معروف أو نجاح محدود .

فأى نوع من المؤسسات يمكن أن يربط بصورة فعالة الوحدات الإنتاجية بالتعليم ، وتأثير الوحدات الإنتاجية على نسيج المجتمع برمته وعلى كل نموذج التنمية ؟ كل هذه أسئلة يمكن أن تترك إجاباتها للخيال الجرى ، ومع ذلك فإن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الممكنة ، ذات الطرق الجديدة فى هذا

المجال ، إن كانت ناجحة ، لأوسع من أن تنسك . ويبدو أن فرصة الاختيار ضعيفة في الدول النامية حيث خطوات التغيير تتجاوز في سرعتها قدرة المؤسسات القائمة على التكيف بالحقائق الجديدة .

ملاحظات :

١ — سنستخدم من أجل التبسيط ثلاثة قطاعات كبرى فحسب ، وهي : الزراعة ، وتضم الزراعة والغابات والقنص وصيد الأسماك ؛ والصناعة ، وتضم التعدين وقطع الأحجار والتشديد والكهرباء ، والغاز والماء ثم الخدمات ، وتتكون من التجارة والنقل والتخزين والمواصلات وغيرها من خدمات الجمهور العامة والخاصة .

٢ — تشمل المجموعة المتقدمة ، أمريكا الشمالية وأوروبا والاتحاد السوفيتي وجنوب إفريقيا واليابان وأستراليا ونيوزيلنده وأمريكا الجنوبية المعتدلة . وتشمل المجموعة النامية إفريقيا (باستثناء جنوب إفريقيا) وأمريكا اللاتينية (ما عدا أمريكا اللاتينية المتوسطة) ، وآسيا (ما عدا اليابان وميلانيزيا) .

٣ — والنسبة العالية من العمالة في قطاع الخدمات في الشعوب النامية ذات طبيعة تختلف عن طبيعة النسبة المتزايدة من العمالة في الخدمات بالدول المتقدمة فالتحول في الدول المتقدمة نتيجة مباشرة لأنماط الاستهلاك ؛ وقطاع الخدمات في الشعوب النامية متخلف إلى حد ما ، ويوجد المهاجرون من المناطق الريفية وظائف خدمات مؤقتة بالمدن ، فتزداد صفوف العاطلين المقنعين ، ويغلب أن تكون النسبة العالية من العمالة بقطاع الخدمات نتيجة لعدم الكفاية وتفتت التجارة والخدمات الشخصية أكثر منها انعكاساً لرغبة الناس في مزيد من الخدمات .

٤ — انظر Zymelman, Manuel, « Skill Requirements in

Manufacturing Industries, Industrialisation and Productivity, Bulletin 12, New York : UND, 1968.

5 — The Economic Significance of National Education, reprinted in (eds) New York : St Martin's press, 1965.

6 — Walsh, J. R. Capital Concept applied to Man, Quaterly Journal of Economics, february 1935.

7 — Friedman, Milton, and Kusnetz, Simon, Income for Independent Professional Practice, New York : National Bureau of Economic Research, 1946.

8 — Schultz, Theodore, The Economic Value of Education, Columbia University Press, 1963,

9 — Becker, Gary S., Human capital University Press 1965.

10 — Blang, Nork, « Private and Social Rates of Return to Education, » Manchester School, September 1965.

11 — Mincer, Jacob, « On The Job Training Costs Returns and & Some Implications', Journal of Political Economy, Supplement October 1962.

١٢ — إن تأثيراً جانبياً ضعيفاً لهذه الوفرة من المطبوعات ، كان يحجب دون قصد كثيراً من المظاهر الإنسانية تحت العنوان العام « التعليم » ، وقد أصبحت كلمة « تعليم » ، فكرة شاملة ، وأصبحت المفاهيم المقصودة من التعليم الرسمي وغير الرسمي ، والتعلم التبادلي من البيئة والتقاليد والقيمة والنظم والتكوين الاجتماعي غير قابلة للتمييز بين بعضها البعض .

13 — Abramowitz, N., Resource and Output Trends in The United States since 1870, New York : National Bureau of Economic Research, Occasional Research Paper 52, 1956,

14 — Solow, Robert, « Technical Change and Aggregate Production function', Review of Economics and Statistics xxxix August 1957, ———

15 — Oukurst, G. , « Investment and Economic Growth, » Productivity Measurement Review, Feboury, 1959.

16 — Kendrick, John w. , Productivity Trends in The United States Princeton University Press, NBER, 1961,

17 — Abroamowitz, N. , bid., 11.

(١٨) انظر: Denison, Edward E., « Measuring the Contribution of Education (and Residual) to Economic Growth Residual factor and Economic Growth, Paris : OECD, 1964 [Schultz, T. W. « Capital Formation by Education, » Journal of Political Economy, December 1960. Griliches, Zvi, « The Sources of Measured Productivity Growth in U. S. Agriculture, 1640 — 60, » Journal of Political Economy, xxxi (4).

19 — Arrow, 'Kenneth, Learning by Doing', Review of Economic Studies, xxxiv, June 1962.

٢٠ — استمد هذا الاسم من « Steel Mill » في هورندال بالسويد، فقد لوحظ اتجاه صاعد في إنتاجية العال في هذا الطاحون المعين بدون استثمار أموال جديدة : (كتب التعليق إريك لندبرج Lndberg في صحيفة Productivitet och Röntibilitet, Stockholm, 1961)

21 — Tinbergen, Jan, and Bos, H. C., Econometric Models of Education, Paris : H E C D, 1965. Correa H., The Economics of Human Resources, Amsterdam ; North Holland Publishing Co., 1963.

Parnes, Herbert, S., Forecasting Educational Needs for Social and Economic Development, OECD, 1962.

22 — Schultz T. W., « Education and Economic Growth » in Yearbook of the National Society for Study of Education, 1961.

23 — Harbison, F., and Myers C. A., Education, Manpower and Economic Growth, New York : Mc Grow -Hill, 1964.

24 — Lewis, W. A, Secondary Education and Economic Structure' Social and Economic Studies University of West Indées, Jamaica, xiii, lune 1964.

25 — peasley, Alexander L., Primary School Enrolments und Economic Growth', Comparttve Education Review, February 1967.

26 — Kaser, M. C. Education and Economic Progress Experience in Industrialized Market Economies', in Robinson, E. A. Y., and Vaizey, John (eds), op. cit.

27 — Mc Clelland David, « Does Education Accelerate Economic Growth ? Economic Development and Culture Change, xv, No. 3 April 1966.

28 — Curle, A., Education, Politics and Development' Comparative Education Review, vii (1964), Bowman, M. J., and Anderson C. A., « Concerning the Role of Education in Development' in Greetz, C. (ed) Old Societies and New States, The Free Press, 1963. Kasser, N. C., op cit.

29 — Edding, F. Expenditures on Education Statistics and Comments' in Robinson, E. A. Y., and Vaizey, John (eds) op. cit. Blot, Daniel and Debeauvais, Michel, « Educational Expenditures in Developing Countries : Some Statistic Aspects » in financing of Education for Economic Growth, Paris : OECD; 1966.

30 — Zymelman, N, op. cit.

انظر